

مواءمة التشريعات العمانية مع مبادئ الحكم الرشيد: رؤية تكاملية بين المنظور الإسلامي والمعايير الدولية

Aligning Omani Legislation with the Principles of Good Governance: An Integrated Vision between the Islamic Perspective and International Standards

Ahmed Mahmood Hamdan Al-Farsi ✉ Ahmed Mahmood Hamdan Al-Farsi, Muhammad Nazir Alias & Razaleigh Muhamat @ Kawangit
Institut Islam Hadhari (HADHARI), Universiti Kebangsaan Malaysia, Bangi, Selangor, Malaysia

الملخص

تسعى سلطنة عُمان إلى ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في إدارة شؤون الدولة، استناداً إلى القيم الإسلامية والمعايير الدولية. وقد كرس النظام الأساسي للدولة هذه المبادئ، كسيادة القانون والعدالة والمشاركة. إلا أن الواقع يكشف عن وجود بعض التحديات في التطبيق العملي، كعدم المواءمة المنتظمة للقوانين مع الدستور، ومحدودية الدور التشريعي لمجلس عُمان، وغياب الحماية القانونية الكافية للمبلغين عن الفساد، فضلاً عن نقص توافر مؤشرات الحكم الرشيد على المستوى الوطني وفق المعايير الدولية. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق التشريعات والمؤسسات العمانية مع مبادئ الحكم الرشيد وفق المنظورين الإسلامي والدولي، وتحديد الفجوات التي ينبغي معالجتها لتعزيز منظومة الحكم في البلاد. وذلك من خلال تحليل محتوى النظام الأساسي للدولة والقوانين الرئيسية كقانون مجلس عُمان وقانون الرقابة المالية والإدارية، ودراسة أدوار المؤسسات ذات العلاقة كالمجلس والأجهزة الرقابية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإطار التشريعي والمؤسسي العُماني ينسجم بشكل عام مع مقومات الحكم الرشيد، مع وجود بعض أوجه القصور التي تستدعي التحسين، كعدم انتظام مواءمة القوانين مع الدستور، ومحدودية استجابة الحكومة لمقترحات المجلس التشريعية، وضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية. وأوصت الدراسة بإجراء إصلاحات دستورية لتعزيز المواءمة التشريعية، وتوسيع صلاحيات مجلس عُمان، وسن قانون لحماية المبلغين، وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والتعاون بين الأجهزة، وإشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات، فضلاً عن استكمال المؤشرات الوطنية للحكم الرشيد ونشرها. وذلك كله وفق أفضل الممارسات العالمية والقيم الإسلامية، وبما يتواءم مع جهود عُمان الحثيثة لتطوير الحكم المؤسسي في إطار رؤيتها المستقبلية ٢٠٤٠.

الكلمات المفتاحية

الحكم الرشيد، مواءمة التشريعات، المنظور الإسلامي، المعايير الدولية، سلطنة عُمان

Article History

Received: November 11, 2024

Revised: November 20, 2024

Accepted: December 5, 2024

Published: December 25, 2024

Contact

Ahmed Mahmood Hamdan Al-Farsi (Corresponding Author)
p116422@siswa.ukm.edu.my

Citation

Ahmed Mahmood Hamdan Al-Farsi, Ahmed Mahmood Hamdan Al-Farsi, Muhammad Nazir Alias & Razaleigh Muhamat @ Kawangit. 2024. أهمية مواءمة التشريعات العمانية مع مبادئ الحكم الرشيد: رؤية تكاملية بين المنظور الإسلامي والمعايير الدولية. *Journal of Contemporary Islamic Law*. 9(2): 1-12.

ABSTRACT

The Sultanate of Oman seeks to solidify the principles of good governance in state administration, drawing upon Islamic values and international standards. The Basic Statute of the State enshrines these principles, such as the rule of law, justice, and participation. However, practical challenges persist, including irregular alignment of laws with the constitution, limited legislative authority of the Council of Oman, insufficient legal protection for whistleblowers, and a lack of national-level good governance indicators aligned with international standards. This study aims to evaluate the extent to which Omani legislation and institutions align with the principles of good governance from both Islamic and international perspectives, identifying gaps that need to be addressed to strengthen governance frameworks in the country. The study employs content analysis of the Basic Statute of the State and key legislation, such as the Law of

Copyright

© 2024 by the author(s)



This work is licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.
(<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

the Council of Oman and the Financial and Administrative Control Law, alongside an examination of the roles of relevant institutions, including the Council of Oman and oversight bodies. The findings indicate that Oman's legislative and institutional framework generally aligns with the essentials of good governance but reveals certain deficiencies requiring improvement. These include irregular alignment of laws with the constitution, limited government responsiveness to the Council's legislative proposals, and weak coordination among oversight bodies. The study recommends constitutional reforms to enhance legislative alignment, expansion of the Council of Oman's powers, enactment of a whistleblower protection law, establishment of a national anti-corruption body, promotion of transparency and inter-agency collaboration, and inclusion of civil society organizations in policymaking. Additionally, it calls for the development and dissemination of national good governance indicators. These recommendations are aligned with global best practices and Islamic values, supporting Oman's ongoing efforts to enhance institutional governance as part of its Vision 2040.

KEYWORDS

Good Governance, Legislative Alignment, Islamic Perspective, International Standards, Sultanate of Oman

المقدمة

شهدت الحضارة الإسلامية نشأة الحكم الرشيد في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة، وتابعه من الخلفاء الراشدين، الذين حرصوا على نشر الإسلام وقيم العدالة والمساواة، إلى جانب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (محمد ومحمود ٢٠٢٢). وقد أكدت إحدى الدراسات أن الإدارة الفعالة للدولة الإسلامية تعتمد بشكل كبير على تطبيق المبادئ الديناميكية التي ينص عليها الشرع، مثل قواعد المقاصد، وجلب المصالح ودرء المفاسد، وفقه الأولويات (Alias et al. 2012).

ولم تكن سلطنة عُمان بمعزل عن التطورات في مجال الحكم الرشيد، لا سيما منذ بداية النهضة المباركة في عام ١٩٧٠، واستمرت مع تجديد النهضة في عهد السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله - الذي أطلق رؤية عُمان ٢٠٤٠ المتضمنة عدة ركائز منها: حياة كريمة ومستدامة للجميع، وقيادة اقتصادية ديناميكية، ومنظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل، ورقابة فاعلة وشفافة، إضافة إلى جهاز إداري مرن قائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة (سلطنة عمان ٢٠٢٤).

وتُعد سلطنة عُمان من الدول الرائدة في مجال الحكم الرشيد، حيث أكد دستورها على الالتزام بتطبيق مبادئ الحكم الصالح في إدارة شؤون البلاد. وينص أيضًا بوضوح على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع (سلطنة عمان ٢٠٢١/٦). ومع ذلك، لا يزال تطبيق الحكم الرشيد يواجه بعض التحديات. فمواءمة القوانين مع النظام الأساسي للدولة (الدستور) لا تحدث إلا عند الضرورة وليس بشكل مستمر. وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بالحق الدستوري لمجلس عُمان في اقتراح القوانين، إلا أنها لا تبني هذه المقترحات دائمًا (Towah 2019). بالإضافة إلى ذلك، تعتمد فعالية الجهات مثل المركز الوطني للمعلومات المالية على تعاون الجهات الحكومية والجمهور في الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما لا توجد أحكام قانونية واضحة لحماية المبلغين في قضايا الفساد (المركز الوطني للمعلومات المالية ٢٠٢٣). ومن حيث الرصد، فإن معظم مؤشرات الحكم، خاصة تلك المتعلقة بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وهو السلام والعدل والمؤسسات القوية، غير متوفرة على المستوى الوطني في عُمان. وهذا يجعل من الصعب تقييم التقدم المحرز في تطبيق مبادئ الحكم وفقًا للإطار الدولي (منظمة الشفافية الدولية ٢٠٢٤).

والإدارية (٢٠١١/١١١)، والمصادر الثانوية كالدراسات والأبحاث الأكاديمية والتقارير الدولية.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام أدوات منهجية متعددة، منها تحليل المحتوى للنصوص القانونية والتشريعية، والمقارنة المنهجية مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، والتحليل النوعي للسياقات والعلاقات. كما تم اتباع إجراءات لضمان جودة البحث، كالتثليث المنهجي باستخدام مصادر متعددة للبيانات، والمراجعة المنتظمة للتحليلات والنتائج، والتوثيق الدقيق للإجراءات والمصادر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة التزمت بحدود زمانية (٢٠٢٠-٢٠٢٤) ومكانية (سلطنة عُمان) وموضوعية (الجوانب القانونية والمؤسسية للحكم الرشيد). وقد استندت في إطارها النظري والمنهجي إلى دراسات سابقة مهمة، منها دراسة عن دور مجلس عُمان في مراجعة التشريعات (الفارسي والسعدي ٢٠٢٤؛ Towah 2019)، ودراسة حول مقارنة بين الدستور الماليزي وقواعد الدستور الإسلامي (Aydın & Salkin 2022)، ودراسة الخميس (٢٠٢٠) حول مقاصد الشريعة الضرورية في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، دراسة المحمودي (٢٠١٩) حول مناهج البحث العلمي، ودراسة Alias وآخرين (٢٠١٢) حول العناصر الأساسية لمقاصد الشريعة في إدارة الدول الإسلامية.

الدراسات السابقة

تُعد مراجعة الأدبيات السابقة خطوة أساسية في أي بحث علمي، حيث تساعد الباحث على تكوين فهم شامل وعميق لموضوع دراسته، والوقوف على ما توصل إليه الباحثون السابقون من نتائج ومعارف في هذا المجال. كما تُمكن الباحث من تحديد الفجوات والثغرات المعرفية التي يمكن أن يسهم ببحثه في سدّها، وتوجيه أسئلته وفرضياته بما يتناسب مع الحاجة البحثية الفعلية. وفي دراستنا الحالية، فإن مراجعة الأدبيات تكتسب أهمية خاصة، نظرًا لتداخل الموضوع وتشعبه، وارتباطه بأكثر من حقل معرفي، كالدراسات القانونية والسياسية والإدارية والشرعية.

لذلك، تركز مشكلة الدراسة على تقييم مدى امتثال القوانين والمؤسسات العمانية لمبادئ الحكم الرشيد وفقًا للمنظور الإسلامي والمعايير الدولية، وتحديد الثغرات التي يجب معالجتها لتعزيز إطار الحكم في البلاد. وتهدف الدراسة إلى تقييم مدى امتثال القوانين الرئيسية في عُمان، مثل النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان وقانون الرقابة المالية والإدارية، لمبادئ الحكم من المنظور الإسلامي والدولي. كما تسعى إلى دراسة فعالية المؤسسات الرئيسية في دعم تطبيق مبادئ الحكم في عُمان. وأخيرًا، تهدف إلى اقتراح تحسينات على الإطار القانوني والمؤسسي للحكم في عُمان بناءً على أفضل الممارسات.

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء بشكل علمي ومنهجي على التحديات التي تواجه المنظومة التشريعية والمؤسسية في سلطنة عُمان، بهدف تقديم توصيات عملية لصانعي القرار لسد الثغرات وتفعيل تطبيق مبادئ الحكم الرشيد. كما أنها تعد إضافة نظرية إلى الدراسات حول الحكم الرشيد من المنظور الإسلامي والدولي. وتأتي أيضًا تعزيزًا للجهود التي تبذلها سلطنة عُمان نحو تطوير الحوكمة والأداء المؤسسي، سعيًا لتحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.

منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية علمية متكاملة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل محتوى النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالحكم الرشيد في سلطنة عُمان، ودراسة التقارير والوثائق الرسمية، وتقييم مدى التوافق بين التشريعات العمانية ومبادئ الحكم الرشيد من المنظورين الإسلامي والدولي.

كما تم توظيف منهج دراسة الحالة لدراسة تجربة سلطنة عُمان كنموذج للحكم الرشيد، من خلال تحليل معمق للإطار القانوني والمؤسسي العماني. واعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة للبيانات والمعلومات، شملت المصادر الأولية كالنظام الأساسي للدولة (٦/٢٠٢١) وقانون مجلس عُمان (٧/٢٠٢١) وقانون الرقابة المالية

والواجبات دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية.

٢. الشورى والمشاركة: يقول تعالى: "وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ" (الشورى: ٣٨)، ويقول أيضًا: "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ" (آل عمران: ١٥٩). فالشورى مبدأ أساسي في نظام الحكم الإسلامي، وهي تعني إشراك أهل الحل والعقد في اتخاذ القرارات المصرية، واستطلاع آراء الأمة في القضايا التي تمها.

٣. المسؤولية والمحاسبة: يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ" (متفق عليه). فالحاكم في الإسلام راعٍ ومسؤول عن رعيته أمام الله وأمام الأمة، وهو خاضع للمحاسبة والمساءلة عن أعماله وقراراته، ويحق للأمة عزله إذا انحرف عن جادة الصواب.

٤. سيادة القانون والحكم بما أنزل الله: يقول تعالى: "وَأَنَّ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ" (المائدة: ٤٩). فالدولة الإسلامية دولة مؤسسات وقانون، تحكمها أحكام الشريعة الإسلامية وتطبقها على الجميع دون استثناء، بما في ذلك الحاكم نفسه.

٥. الأمانة والنزاهة: يقول تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا" (النساء: ٥٨)، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لَا إِبْرَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ" (أحمد). فالأمانة والنزاهة من أهم صفات الحاكم والموظف العام في الإسلام، وهما يقتضيان الالتزام بأداء الواجبات والابتعاد عن الفساد والرشوة واستغلال النفوذ.

٦. الكفاءة والفاعلية: يقول تعالى: "إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَيِّمُ" (القصص: ٢٦)، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ" (البخاري). فالإسلام يؤكد على ضرورة اختيار الأكفأ والأصلح لتولي

وعليه، فإننا سنستعرض أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا، سواءً تلك التي تناولت مفهوم الحكم الرشيد ومبادئه بشكل عام، أو التي ركزت على المنظور الإسلامي للحكم الرشيد، أو تلك التي تطرقت لواقع تطبيق هذه المبادئ في الدول العربية والإسلامية. كما سنولي اهتمامًا خاصًا للدراسات التي تناولت الجوانب القانونية والتشريعية المتعلقة بالحكم الرشيد، وكيفية مواءمة التشريعات الوطنية مع متطلباته ومعاييرها.

ونهدف من خلال هذه المراجعة إلى تحديد المنطلقات النظرية والمفاهيمية التي ستستند إليها دراستنا، والوقوف على المقاربات المنهجية التي اتبعتها الدراسات السابقة، والاستفادة من النتائج والتوصيات التي خلصت إليها، بما يسهم في إثراء وتوجيه مسار بحثنا، ويضمن تكامله وتناغمه مع الجهود البحثية السابقة في هذا الحقل.

مفهوم ومبادئ الحكم الرشيد من المنظورين الإسلامي والدولي

يُعد مفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم الحديثة نسبيًا، والتي برزت في أدبيات التنمية والإدارة العامة منذ تسعينيات القرن الماضي. ويشير هذا المفهوم بشكل عام إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية بطريقة فعالة وكفؤة وخاضعة للمساءلة، بما يحقق رفاهية المجتمع وتقدمه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٢).

وعلى الرغم من حداثة المصطلح، إلا أن مضمونه له جذور عميقة في الفكر الإسلامي والممارسة التاريخية للدولة الإسلامية. فالإسلام دين ودولة، وهو منهج متكامل للحياة يشمل جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. وقد وضع الإسلام العديد من المبادئ والقواعد التي تحكم شؤون الدولة والمجتمع، والتي تتفق إلى حد كبير مع مبادئ الحكم الرشيد المعاصرة.

ومن أبرز هذه المبادئ (الكيلاني ٢٠١٥؛ العيسى ٢٠٢٠):

١. العدل والمساواة: يقول تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ" (النحل: ٩٠)، ويقول أيضًا: "وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" (النساء: ٥٨). فالعدل هو أساس الحكم في الإسلام، وهو يقتضي المساواة بين الناس في الحقوق

نجد مبدأ الشورى الإسلامي. ومن حيث سيادة القانون، نجد مبدأ الحكم بما أنزل الله. ومن حيث الشفافية والمساءلة، نجد مبدأ الأمانة والنزاهة. ومن حيث الاستجابة والفعالية والكفاءة، نجد ما يقابلها في الحديث النبوي عن تولية الأصلح والأكفأ. ومن حيث الإنصاف، فهو ما يعبر عنه مبدأ العدل والمساواة في الإسلام.

ولعل أبرز ما يميز المنظور الإسلامي للحكم الرشيد هو البعد الأخلاقي والقيمي. فالإسلام لا يكتفي بوضع الأطر والمعايير المؤسسية والقانونية للحكم الرشيد، بل يؤكد أيضاً على ضرورة تحلي الحكام والمسؤولين بالأخلاق والقيم الفاضلة، كالصدق والأمانة والتقوى والزهد والتواضع وحب الخير للرجية. فهذه الأخلاق والقيم هي الضمانة الحقيقية لتحقيق العدل والإحسان في الحكم، وهي التي تجعل الحاكم يراقب الله في السر والعلن، ويؤثر مصلحة الأمة على مصلحته الشخصية.

وفي المقابل، فإن غياب هذه الأخلاق والقيم لدى الحكام والمسؤولين قد يؤدي إلى انحراف الحكم عن مساره الصحيح، حتى وإن توفرت الأطر المؤسسية والقانونية السليمة. وهذا ما نلمسه في واقع كثير من الدول اليوم، حيث تنتشر ظواهر الفساد والمحسوبية وإساءة استخدام السلطة، على الرغم من وجود الدساتير والقوانين والهيئات التي تنص على مبادئ الحكم الرشيد.

ولذلك، فإن تكريس مبادئ الحكم الرشيد من المنظور الإسلامي يتطلب، إلى جانب الإصلاحات المؤسسية والتشريعية، الاهتمام بالجانب التربوي والأخلاقي، وتنشئة جيل من القادة والمسؤولين الصالحين، الذين يتحلون بالقيم والفضائل الإسلامية، ويسعون إلى تحقيق مصلح الأمة وخدمة الصالح العام، اقتداءً بالنبى صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين، وهدياً بتوجيهات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يمكن تحديد ثلاث فجوات رئيسية تمت معالجتها في هذه الدراسة:

المناسب العامة، وعلى أهمية حسن الأداء وتحقيق النتائج في العمل الحكومي.

وإذا نظرنا إلى مبادئ الحكم الرشيد من المنظور الدولي المعاصر، نجد أنها تتقاطع إلى حد كبير مع المبادئ الإسلامية السابقة. فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٢)، يقوم الحكم الرشيد على ثمانية مبادئ رئيسية هي:

١. المشاركة: بمعنى إشراك جميع أفراد المجتمع، رجالاً ونساءً، بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم، في عملية صنع القرار.
٢. سيادة القانون: بمعنى وجود أطر قانونية عادلة ونزيهة، وتطبيقها بحزم وحيادية، مع ضمان حقوق الإنسان وحماية الأقليات.
٣. الشفافية: بمعنى حرية تدفق المعلومات في المجتمع، وسهولة الحصول عليها من قبل المعنيين بها، مع الالتزام بالكشف عنها في الوقت المناسب.
٤. الاستجابة: بمعنى سعي المؤسسات والعمليات لخدمة جميع أصحاب المصلحة، ضمن إطار زمني معقول.
٥. التوافق: بمعنى الوساطة بين المصالح المختلفة في المجتمع للتوصل إلى توافق واسع حول ما يحقق المصلحة العامة.
٦. الإنصاف: بمعنى إتاحة الفرص لجميع أفراد المجتمع لتحسين رفاههم أو الحفاظ عليه، دون تمييز أو تهميش.
٧. الفعالية والكفاءة: بمعنى تحقيق النتائج التي تليها احتياجات المجتمع، مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
٨. المساءلة: بمعنى خضوع صناعات القرار في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني للمساءلة أمام الجمهور والمؤسسات المعنية.

وبالنظر إلى هذه المبادئ، يتضح لنا مدى التشابه والتكامل بينها وبين المبادئ الإسلامية للحكم الرشيد. فمن حيث المشاركة والتوافق،

نتائج البحث

في هذا الصدد، سنستعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للحكم الرشيد في سلطنة عُمان، وتقييم مدى انسجامه مع المبادئ الإسلامية والمعايير الدولية في هذا المجال. حيث سنبدأ بتسليط الضوء على مستوى امتثال القوانين الرئيسية في السلطنة، كالنظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان وقانون الرقابة المالية والإدارية، لمتطلبات الحكم الرشيد. ثم سنتقل إلى مناقشة فعالية المؤسسات الأساسية، مثل مجلس عُمان والأجهزة الرقابية، في دعم تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع. وأخيراً، سنقدم جملة من المقترحات لتحسين منظومة الحكم في عُمان، في ضوء أفضل الممارسات الدولية والمقاصد الشرعية، وبما يتواءم مع السياق العُماني الخاص.

أ. مدى امتثال القوانين الرئيسية في عُمان لمبادئ الحكم الرشيد من

المنظور الإسلامي والدولي

أظهرت نتائج تحليل القوانين الرئيسية في سلطنة عُمان، وهي النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان وقانون الرقابة المالية والإدارية، أن هناك درجة عالية من الامتثال لمبادئ الحكم الرشيد من المنظور الإسلامي والدولي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النظام الأساسي للدولة

يُعد النظام الأساسي للدولة، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢١/٦، بمثابة الدستور العُماني الذي يحدد شكل نظام الحكم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة. وقد أكد النظام الأساسي في ديباجته على "ترسيخ مكانة عُمان الدولية ودورها في إرساء أسس العدالة ودعائم الحق والأمن والاستقرار والسلام"، كما نصت المادة الأولى منه على أن "سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة"، وأن "دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع".

وتؤكد هذه النصوص على التزام السلطنة بمبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون المستمدة من الشريعة الإسلامية، وهي من

الفجوة الأولى: غياب الدراسات التطبيقية التي تربط بين النظرية والممارسة في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد الإسلامية. وقد عالجت الدراسة هذه الفجوة من خلال:

- تحليل شامل لمدى توافق التشريعات العمانية مع المبادئ الإسلامية للحكم الرشيد
- تقييم تطبيق هذه المبادئ في الممارسة العملية من خلال دراسة أداء المؤسسات
- تقديم إطار تكاملي يجمع بين المنظور الإسلامي والمعايير الدولية

الفجوة الثانية: عدم وجود دراسات شاملة تقيّم مدى مواءمة التشريعات العُمانية مع مبادئ الحكم الرشيد. وقد تم سد هذه الفجوة من خلال:

- تحليل تفصيلي للنظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان وقانون الرقابة المالية
- تقييم مدى توافق هذه التشريعات مع مبادئ الحكم الرشيد
- تحديد الثغرات التشريعية واقتراح التعديلات اللازمة

الفجوة الثالثة: غياب إطار وطني متكامل لقياس وتقييم مؤشرات الحكم الرشيد. وقد عالجت الدراسة هذه الفجوة من خلال:

- تطوير إطار تحليلي لتقييم منظومة الحكم الرشيد
- اقتراح مؤشرات وطنية للقياس والتقييم
- تحديد آليات للرصد والمتابعة

وبذلك تكون الدراسة قد قدمت إسهاماً علمياً في سد هذه الفجوات البحثية المهمة، مع تقديم رؤية متكاملة تجمع بين المنظور الإسلامي والمعايير الدولية في تقييم وتطوير منظومة الحكم الرشيد في سلطنة عُمان.

والمجتمع المدني لضمان تطوير تشريعات فعالة ومستدامة (الفارسي والسعدي ٢٠٢٤: ٢٠١٩، Towah).

ثالثاً: قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة

أصدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١ قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة، الذي أناط بجهز الرقابة المالية والإدارية مسؤولية الرقابة على الأموال العامة والتحقق من سلامة إدارتها. كما منحه عدة اختصاصات لتحقيق هذه المسؤولية، مثل حق الاطلاع والتفتيش والتحقيق في المخالفات المالية والإدارية (سلطنة عُمان ٢٠١١/١١١).

وتتفق هذه الاختصاصات مع مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد التي تدعو إليها مبادئ الحكم الرشيد. كما تتوافق مع توجيهات الشريعة الإسلامية بشأن حفظ المال العام وحمايته من الاعتداء والتعدي. لاسيما مع إصدار الجهاز لتقارير دورية تتعلق بالتدقيق المالي والإداري، متضمنة الكشف عن المخالفات المالية والإدارية وتقديم التوصيات اللازمة لضمان تطبيق القوانين واللوائح بفعالية واستخدام الموارد بشكل اقتصادي وفعال.

إلا أن فعالية جهاز الرقابة المالية في أداء دوره تعتمد بشكل كبير على مدى تعاون الجهات الحكومية معه، وعلى الصلاحيات والأدوات المتاحة له لممارسة اختصاصاته (جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة ٢٠٢٣).

وخلاصة القول، فإن القوانين الرئيسية في سلطنة عُمان، وعلى رأسها النظام الأساسي للدولة، تتضمن العديد من النصوص والأحكام التي تتوافق مع مبادئ الحكم الرشيد من المنظور الإسلامي والدولي، مثل سيادة القانون والعدالة والمساواة والمشاركة والشفافية والمساءلة. إلا أن التحدي الرئيسي يكمن في ضمان الامتثال الكامل لهذه المبادئ على أرض الواقع، من خلال الموازنة المنهجية والمستمرة للقوانين مع الدستور، وتفعيل الأدوار التشريعية والرقابية لمجلس عُمان، وتعزيز استقلالية وفعالية الأجهزة الرقابية.

المبادئ الأساسية للحكم الرشيد. كما أفرد النظام الأساسي باباً كاملاً للحقوق والواجبات، نص فيه على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة والمشاركة السياسية والاقتصادية (سلطنة عُمان ٦/٢٠٢١).

مستنداً في ذلك إلى التقاليد الإسلامية والعمانية، وبالتالي فهو يمثل تنظيماً حديثاً للتقاليد والممارسات العمانية المتأصلة، كما أنه يوفر إطاراً لتطور التشريعات والمؤسسات والمشاركة السياسية مستقبلاً.

وعلى الرغم من هذه النصوص الدستورية المتقدمة، إلا أن مواءمة القوانين العادية مع النظام الأساسي لا تتم بشكل منهجي ومستمر، وإنما عند الحاجة فقط، وهو ما قد يؤدي إلى وجود تعارض أو عدم انسجام بين بعض نصوص القوانين العادية والنصوص الدستورية (Towah 2019).

ثانياً: قانون مجلس عُمان

صدر قانون مجلس عُمان بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢١/٧، حيث نصت المادة الأولى منه على أن "مجلس عُمان هو السلطة التشريعية للدولة، ويتكون من مجلسين، هما: مجلس الدولة ومجلس الشورى". وأناط القانون بالمجلس العديد من الاختصاصات التشريعية والرقابية، كإقرار مشروعات القوانين والتوصية بتعديلها، ومناقشة خطط التنمية وموازنة الدولة، ومساءلة أعضاء الحكومة (سلطنة عُمان ٧/٢٠٢١).

وتتوافق هذه الاختصاصات مع مبادئ المشاركة الشعبية والمساءلة والشفافية وضمان أن تكون السياسات الحكومية متوافقة مع أهم ركائز الحكم الرشيد. إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن دور مجلس عُمان في المجال التشريعي لا يزال محدوداً، حيث لا يتم الأخذ بمقترحاته وتوصياته بشأن القوانين في كثير من الأحيان، كما أنه لا يملك سلطة استدعاء أعضاء الحكومة ومساءلتهم بشكل مباشر منح الحكومة الحق في رفض أي مقترح قانوني يتقدم به مجلس عمان. ولا زالت بعض الأدوات مثل الاستجواب ولجان تقصي الحقائق تكاد تكون منعدمة. مما يتطلب تعزيز التعاون بين المجلس والحكومة

٢٠١٥/٣٠). ولتحقيق ذلك، يقوم المركز بتنظيم برامج تدريبية وورش عمل ومؤتمرات، وإصدار أدلة استرشادية وموثيق للحوكمة، وتقديم الاستشارات للشركات الراغبة في تطبيق الحوكمة.

وتتوافق أهداف المركز مع مبادئ الحكم الرشيد في القطاع الخاص، والتي تؤكد على أهمية الشفافية والمساءلة والمسؤولية في إدارة الشركات، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح. كما تتفق مع التوجهات الإسلامية بشأن النزاهة والأمانة في المعاملات التجارية والمالية. إلا أن الالتزام بمعايير الحوكمة لا يزال اختياريًا إلى حد كبير في الشركات العمانية، باستثناء شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، مما يستدعي النظر في تحويل بعض هذه المعايير إلى متطلبات إلزامية، لا سيما في الشركات الحكومية والشركات المملوكة للدولة.

ثالثاً: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

يُعد المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الذي أنشئ بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/٣١، الجهة المسؤولة عن جمع ومعالجة ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية الرسمية في السلطنة. ويهدف المركز إلى توفير بيانات ومؤشرات دقيقة وحديثة لمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما يدعم عمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات (سلطنة عمان ٢٠١٢/٣١).

وتُسهم جهود المركز في تعزيز مبدأ الشفافية وحق الحصول على المعلومات، من خلال نشر الإحصاءات والبيانات للعموم عبر موقعه الإلكتروني والمطبوعات الدورية. كما تدعم مبدأ المشاركة المجتمعية، من خلال إشراك الأفراد والأسر والمؤسسات في عمليات المسوح والتعدادات الإحصائية (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ٢٠٢٤).

إلا أن درجة توافر وموثوقية البيانات والمعلومات اللازمة لقياس التقدم المحرز في مؤشرات الحكم الرشيد تعتمد بصفة رئيسة على درجة التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في توفير البيانات المطلوبة. حيث لانزال نسب توافر تلك المؤشرات منخفضة رغم ارتفاعها إلى ٦٠٪ في عام ٢٠٢٤ مقابل ٥٨,٥٪ في عام ٢٠٢١،

ب. فعالية المؤسسات الرئيسية في دعم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في عُمان

كشفت نتائج تحليل الأدوار والمهام التي تضطلع بها بعض المؤسسات الرئيسية في سلطنة عُمان عن مدى مساهمتها في دعم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المركز الوطني للمعلومات المالية

أنشئ المركز الوطني للمعلومات المالية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٦/٣٠ ليكون الجهة المختصة بتلقي وتحليل البلاغات والمعلومات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد منح القانون المركز العديد من الصلاحيات التي تمكنه من القيام بدوره، كتبادل المعلومات مع الجهات المختصة محلياً ودولياً، وإصدار الإرشادات والتعليقات للجهات الخاضعة لأحكام القانون (سلطنة عُمان ٢٠١٦/٣٠).

وتُسهم هذه الصلاحيات في تعزيز الشفافية والمساءلة، وزيادة الفاعلية والكفاءة، والحفاظ على الإنصاف والعدالة وحكم القانون، بالإضافة إلى مكافحة ظواهر الفساد والاحتيال. بما يتوافق مع ركائز الحكم الرشيد وفق المنظورين الإسلامي والمعاصر. من خلال الرقابة على التدفقات المالية المشبوهة وتتبع عائدات الجريمة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يعتمد بشكل كبير على تعاون الجهات الحكومية والخاصة والأفراد مع المركز من خلال تزويده بالبيانات والمعلومات المتعلقة بمجال اختصاصه، وهو ما يتطلب استمرار التوعية المجتمعية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الجرائم المالية (المركز الوطني للمعلومات المالية ٢٠٢٣).

ثانياً: مركز عُمان للحوكمة والاستدامة

تم إنشاء مركز عُمان للحوكمة والاستدامة بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٥/٣٠، بهدف نشر ثقافة الحوكمة في الشركات والمؤسسات، وتشجيع المسؤولية الاجتماعية، وتحسين مستوى أداء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في تطبيق معايير الحوكمة (سلطنة عمان

التشريعات مع المبادئ والحقوق الدستورية (محمد ومحمود ٢٠٢٢).

٢. تعديل قانون مجلس عُمان بحيث يُمنح المجلس صلاحيات أوسع في اقتراح وتعديل مشروعات القوانين، وإلزام الحكومة بالرد على مقترحات المجلس خلال مدة محددة، فضلاً عن تحويله سلطة استجواب أعضاء الحكومة ومساءلتهم، وذلك لتفعيل الدور التشريعي والرقابي للمجلس (الفارسي والسعدي ٢٠٢٤؛ Towah 2019).

٣. إصدار قانون خاص بحماية المبلغين عن الفساد، بحيث يوفر الحماية القانونية والوظيفية والأمنية لكل من يتقدم ببلاغ عن شبهات فساد، ويُجرّم أي فعل انتقامي ضد المبلغين، مع تخصيص جهة مستقلة تتولى تلقي بلاغات الفساد والتحقيق فيها، تطبيق سياسات صارمة لمكافحة الفساد داخل الأجهزة الحكومية، وتفعيل آليات الشكاوى والتبليغ عن الفساد (جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة ٢٠٢٣).

٤. تعديل قانون الجزاء بتغليظ العقوبات على جرائم الفساد، لا سيما تلك التي تنطوي على استغلال النفوذ الوظيفي والإضرار بالمال العام، وتوسيع نطاق الملاحقة الجنائية ليشمل الشخصيات الاعتبارية إلى جانب الأشخاص الطبيعيين (سلطنة عُمان ٢٠١٨/٧).

٥. إصدار قانون بشأن تنظيم التعيينات في الوظائف القيادية، بحيث يكفل تكافؤ الفرص والجدارة في اختيار شاغلي هذه الوظائف، ويمنع تضارب المصالح والمحسوبية، وينص على آليات للمساءلة وتقييم الأداء، بما يتفق مع مبادئ النزاهة والكفاءة (البوسعيدي ٢٠٢١).

ثانياً: على مستوى الإطار المؤسسي

١. إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، تتولى وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لمكافحة الفساد، وتنسيق

ولا يزال نحو ٧٩٪ من مؤشرات قياس الهدف العاشر (الحد من عدم المساواة) غير متوفرة (وزارة الاقتصاد ٢٠٢٤). مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لحساب هذه المؤشرات ونشرها بانتظام (منظمة الشفافية الدولية ٢٠٢٤).

وخلاصة القول، فإن المؤسسات الرئيسية في سلطنة عُمان، كالمركز الوطني للمعلومات المالية، ومركز عُمان للحكومة والاستدامة، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تلعب أدواراً مهمة في دعم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، كالشفافية والمساءلة والمشاركة، من خلال المهام والصلاحيات الموكلة إليها. إلا أن هناك حاجة لتعزيز فعالية هذه المؤسسات من خلال توسيع صلاحياتها، وزيادة مواردها البشرية والمادية، وتكثيف تعاونها وتنسيقها فيما بينها ومع مؤسسات الدولة الأخرى، فضلاً عن تعزيز شراكاتها مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما ينبغي العمل على استكمال منظومة المؤشرات والبيانات المتعلقة بالحكم الرشيد، وتوظيف التقنيات الحديثة لتيسير الوصول إليها واستخدامها من قبل صانعي القرار والجمهور.

ج. اقتراح تحسينات على الإطار القانوني والمؤسسي للحكم الرشيد في عُمان بناءً على أفضل الممارسات

بناءً على نتائج تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للحكم الرشيد في سلطنة عُمان، وفي ضوء أفضل الممارسات الدولية والمبادئ الإسلامية، يمكن تقديم عدد من المقترحات لتحسين هذا الإطار وتعزيز فعاليته، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: على مستوى الإطار القانوني

١. تعديل النظام الأساسي للدولة بحيث ينص صراحةً على إنشاء هيئة عليا مستقلة تختص بالرقابة على دستورية القوانين، وتحريك الدعاوى الدستورية سواء بطريق التصدي أو الإحالة أو بطريق الدفع الفرعي على أن تُلزم جميع الجهات باحترام أحكام الهيئة وتنفيذ قراراتها، وذلك لضمان انسجام

شاملة، تستند إلى المبادئ الدستورية والقيم الإسلامية، وتسترشد بأفضل الممارسات الدولية، وتستجيب لتطلعات المواطنين وآمالهم في الحياة الكريمة والعدالة والرخاء. كما يتطلب تضافر جهود جميع مكونات المجتمع العُماني، من حكومة وبرلمان وقضاء ومجتمع مدني وقطاع خاص، وتوفر الإرادة السياسية الحقيقية، والوعي المجتمعي الواسع، والدعم الدولي المناسب. وبذلك تستطيع السلطنة أن تحقق تقدمًا ملموسًا في مسيرتها التنموية، وأن تعزز مكانتها وريادتها في مجال الحكم الرشيد على المستويين الإقليمي والدولي.

الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع "مواءمة التشريعات العُمانية مع مبادئ الحكم الرشيد: رؤية تكاملية بين المنظور الإسلامي والمعايير الدولية"، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للحكم الرشيد في سلطنة عُمان، وتقييم مدى انسجامه مع المبادئ والقيم الإسلامية والممارسات الدولية الفُضلى في هذا المجال.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المنظومة التشريعية والمؤسسية في سلطنة عُمان تُشكل بيئة داعمة لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد بشكل عام، وذلك من خلال النصوص الدستورية التي تؤكد على سيادة القانون والعدل والمساواة والشورى، والقوانين التي تنظم عمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والرقابية، والمؤسسات التي تعمل على تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة، كالمجلس الأعلى للرقابة، وهيئة العامة لسوق المال، والأمانة العامة لمجلس الوزراء.

كما أوضحت الدراسة أن هذه المنظومة تتوافق إلى حد كبير مع الرؤية والمنهج الإسلامي للحكم الرشيد، والذي يقوم على تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الضروريات الخمس (الدين والنفس والعقل والنسل والمال)، وترسيخ القيم والأخلاق الإسلامية في الحكم والإدارة، كالعدل والأمانة والنصح والوفاء بالعهود ونحوها، إضافة إلى تطبيق مبادئ الشورى والرقابة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم.

إلا أن الدراسة كشفت كذلك عن وجود بعض جوانب القصور والثغرات في الإطار القانوني والمؤسسي للحكم الرشيد بالسلطنة،

جهود الجهات المعنية، والتحقيق في قضايا الفساد، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة، على غرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية.

٢. تعزيز استقلالية جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وتوسيع اختصاصاته، وزيادة موارده البشرية والمادية، بحيث يتمكن من أداء دوره الرقابي والتحقيقي على أكمل وجه، ويُصدر تقاريره بشكل دوري، مع ضمان متابعة تنفيذ توصياته من قبل الجهات المعنية (جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة (٢٠٢٣).

٣. إلزام جميع الجهات الحكومية بتطبيق معايير النزاهة والشفافية والمساءلة، مثل نشر موازاناتها وتقاريرها المالية والإدارية، وإتاحة المعلومات للجمهور، وتمكين المواطنين من تقييم أدائها، مع وضع مدونات سلوك وظيفية تتضمن قواعد تنظم تضارب المصالح والهدايا والامتيازات (مجلس الدولة (٢٠٢٢).

٤. تطوير منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية، بما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء الحكومي، ويُجدد من فرص الفساد الإداري، ويوفر الوقت والجهد على المواطنين والمقيمين، مثل خدمات إصدار التراخيص التجارية، والتوظيف، وسداد الرسوم والمستحقات الحكومية (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠٢٤).

٥. إشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود تعزيز الحكم الرشيد، من خلال منحها فرص المشاركة في صنع السياسات ومراقبة تنفيذها، ودعم مشاريعها وأنشطتها الرامية إلى نشر ثقافة النزاهة والشفافية، وتمكينها من مساءلة الأجهزة الحكومية والإبلاغ عن الممارسات الفاسدة (منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢٤).

وخلاصة القول، فإن تحسين الإطار القانوني والمؤسسي للحكم الرشيد في سلطنة عُمان يتطلب إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل. ١٩٩٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل. القاهرة: دار الحديث.
- البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل. ٢٠٠٢. صحيح البخاري. دمشق: دار ابن كثير.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠٢٢. تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢/٢٠٢١: معالم تنموية في عالم متغير. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- البوسعيدي، خالد بن حمد. ٢٠٢١. التعيينات في الوظائف القيادية العليا: الواقع والتحديات. ندوة التعيينات القيادية بين الكفاءة والشفافية، مجلس الشورى، مسقط.
- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. ٢٠٢٣. ملخص إنجازات الجهاز لعام ٢٠٢٢. مسقط.
- الخميس، إيمان بنت عبد الله بن عبد الواحد. ٢٠٢٠. مقاصد الشريعة الضرورية في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الشرعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ع (٥٧). ٥٤٨-٥٥٦.
- سلطنة عمان. ٢٠١١. المرسوم السلطاني رقم ١١١/٢٠١١ بإصدار قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة، الجريدة الرسمية، العدد ٩٤٩، وزارة العدل والشؤون القانونية.
- سلطنة عمان. ٢٠١٢. المرسوم السلطاني رقم ٣١/٢٠١٢ بإنشاء المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الجريدة الرسمية، العدد ٩٨٤، وزارة العدل والشؤون القانونية.
- سلطنة عمان. ٢٠١٥. المرسوم السلطاني رقم ٣٠/٢٠١٥ بإنشاء مركز عمان للحكومة والاستدامة، الجريدة الرسمية، العدد ١١٢١، وزارة العدل والشؤون القانونية.
- سلطنة عمان. ٢٠١٦. المرسوم السلطاني رقم ٣٠/٢٠١٦ بإنشاء المركز الوطني للمعلومات المالية، الجريدة الرسمية، العدد ١١٤٧، وزارة العدل والشؤون القانونية.
- سلطنة عمان. ٢٠١٨. المرسوم السلطاني رقم ٧/٢٠١٨ بإصدار قانون الجزاء، الجريدة الرسمية، العدد ١٢٢٦، وزارة العدل والشؤون القانونية.
- سلطنة عمان. ٢٠٢١. المرسوم السلطاني رقم ٦/٢٠٢١ بإصدار النظام الأساسي للدولة، الجريدة الرسمية، العدد ١٣٧٤، وزارة العدل والشؤون القانونية.

كعدم وجود آلية واضحة لمراجعة القوانين وضمان دستورتيتها بشكل دوري، ومحدودية الدور الرقابي لمجلس عُمان وضعف أدواته في مساءلة الحكومة، وعدم كفاية الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد، فضلاً عن الحاجة لمزيد من التنسيق والتكامل بين الأجهزة الرقابية، وضرورة تعزيز الشفافية في إدارة المال العام والمشتريات الحكومية.

وفي ضوء ما توصلت إليه من نتائج، قدمت الدراسة عددًا من التوصيات لتجاوز أوجه القصور وسد الثغرات في منظومة الحكم الرشيد بالسلطنة، منها: إدخال تعديلات دستورية تنص صراحة على إنشاء محكمة أو هيئة دستورية عليا، وتوسيع صلاحيات مجلس عُمان التشريعية والرقابية، واعتماد قانون متكامل لحماية المبلغين عن الفساد، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، وتطوير أنظمة الشراء الحكومي بما يكفل تعزيز المنافسة والشفافية، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع السياسات ومتابعة تنفيذها.

وأخيرًا، فإن هذه الدراسة، على الرغم من أهميتها، تظل محاولة متواضعة لتسليط الضوء على واقع الحكم الرشيد في سلطنة عُمان، وسبل تطويره وتحسينه في ظل المتغيرات والتحديات الراهنة. ولذلك فهي تفتح الباب أمام مزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية التي يمكن أن تتناول جوانب أخرى لهذا الموضوع الحيوي، كأثر الحكم الرشيد على التنمية المستدامة في السلطنة، أو دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تكريس مبادئ الحكم الرشيد، أو مقارنة تجربة عُمان في هذا المجال بتجارب دول أخرى. كما تؤكد الدراسة على ضرورة تضافر جهود مختلف الجهات الرسمية والأهلية، وتوفير الإرادة السياسية اللازمة، من أجل النهوض بمنظومة الحكم الرشيد، بما يحقق طموحات المواطن العُماني ويلبي تطلعاته المشروعة في العيش الكريم والرفاه والاستقرار، ويعزز مكانة السلطنة وريادتها على خارطة الحكم الرشيد إقليميًا ودوليًا، ويسهم في جهود الإصلاح الإداري والتطوير المؤسسي التي تبذلها الحكومة الرشيدة لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله - من أجل بناء عُمان الغد والمستقبل.

سلطنة عُمان. ٢٠٢١. المرسوم السلطاني رقم ٧/٢٠٢١ بإصدار قانون مجلس عُمان، الجريدة الرسمية، العدد ١٣٧٥، وزارة العدل والشؤون القانونية.

سلطنة عُمان. ٢٠٢٤. رؤية عُمان ٢٠٤٠.

الفارسي، سلطان بن جمعة بن مبارك، والسعدي، حمد بن أحمد بن عامر. (٢٠٢٤). الاختصاص التشريعي لمجلس عُمان ودوره في تحقيق التنمية المستدامة وفق الرؤية المستقبلية عُمان ٢٠٤٠: دراسة مقارنة. مجلة جيل الدراسات المقارنة. ع (١٨).

مجلس الدولة. ٢٠٢٢. تقرير \نحو عقد اجتماعي جديد: مسارات ومداخل\، سلسلة الأوراق البحثية، الدورة السابعة. مسقط.

محمد، فتحي، ومحمود، خالد. ٢٠٢٢. السلطة القضائية بين الاستقلال والمساءلة: دراسة مقارنة بين النظام القانوني الإسلامي والنظم الوضعية. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ١٠(٢): ١٢٥-١٦٨.

المحمودي، محمد. ٢٠١٩. مناهج البحث العلمي. بيروت: دار الكتب.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. ٢٠٢٤. بوابة التنمية المستدامة.

المركز الوطني للمعلومات المالية. ٢٠٢٣. التقرير السنوي ٢٠٢٢. مسقط.

منظمة الشفافية الدولية. ٢٠٢٤. مؤثر مدركات الفساد ٢٠٢٣. برلين: منظمة الشفافية الدولية.

وزارة الاقتصاد. ٢٠٢٤. الاستعراض الطوعي الثاني.

Alias, A., Samsudin, A. & Razak, A.A. 2012. *Fundamental Elements of Maqasid Al-Shari'ah in Administration of Islamic Countries*. *Advances in Natural and Applied Sciences*, 6(6): 847-851.

Aydoğan, A & Salkini, İ. 2022. A Comparative Study Of The Malaysian Constitution With the Rules of The Islamic Constitution, *International Social Mentality and Researcher Thinkers Journal*, (Issn:2630-631X) 8(58): 719-725.

Towah, Y. B. 2019. *The Role of Oman Council in Reviewing Legislation: A Comparative Study with Kuwait's National Assembly*. Master Thesis, Kuwait International Law School.